**وزارة شؤون المرأة**

# "اليوم العالمي للمرأة : المرأة الفلسطينية عشية الثامن من آذار "

# المشاركة السياسية للنساء عشية الثامن من آذار 2025-2026

**الثامن من أذار 2026**

هكذا هي المرأة الفلسطينية، كانت وما زالت قادرة على أن تصنع الفارق في مجتمعها ووطنها. ففي عشية الثامن من آذار، اليوم العالمي للمرأة، الذي يشكل محطة وطنية وحقوقية متجددة، نستحضر نضال المرأة الفلسطينية وصمودها التاريخي، ونجدد التزامنا الثابت بحقوقها غير القابلة للتصرف، وبحقها في العيش الكريم والمشاركة الكاملة في بناء مجتمعها وصنع مستقبله.

إن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية يشكل حجر الزاوية في تحقيق المساواة بين الجنسين وبناء مجتمع ديمقراطي عادل. وتأتي الانتخابات القادمة للمجالس المحلية كاستحقاق وطني مهم وفرصة حقيقية لتعزيز حضور النساء في مو اقع صنع القرار على المستوى المحلي، باعتبار الحكم المحلي مدخلا اساسيا لترسيخ مبادئ الشر اكة والعدالة والمساءلة. وعليه، تؤكد وزارة شؤون المرأة أهمية ضمان مشاركة نسائية فاعلة، سواء عبر الترشح أو التصويت أو قيادة القو ائم الانتخابية، بما يعكس الدور الحقيقي للمرأة في المجتمع الفلسطيني.

كما أن استحقاقات الدستور الفلسطيني المرتقب تمثل محطة مفصلية لضمان تكريس مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين في النصوص الدستورية، وترسيخ الحقوق السياسية للمرأة بشكل صريح وواضح، بما يشمل الحق في التمثيل العادل والمشاركة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتؤكد الوزارة ضرورة أن تتضمن أي عملية دستورية مقبلة مشاركة نسائية واسعة في لجان الصياغة والحوار الوطني، لضمان أن يكون الدستور معبرا عن تطلعات النساء الفلسطينيات وحقوقهن.

وفي هذا السياق، تواصل الوزارة تنفيذ خطة عمل التمكين السياسي للمرأة 2025-2030، التي تركز على إعداد القيادات النسائية، وبناء قدرات المرشحات، وتعزيز البيئة التشريعية الداعمة لمشاركة المرأة، ورصد المؤشرات المتعلقة بالتمثيل السياسي على المستويين المحلي والوطني. كما تعمل على إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات الحكومية، بما يضمن رفع نسبة مشاركة النساء في المجالس المحلية والمؤسسات الوطنية.

إن تمكين المرأة سياسيا، ولا سيما في الاستحقاقات الانتخابية والدستورية القادمة، ليس خيارا بل ضرورة وطنية لتعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، وبناء نظام سياسي يعكس التنوع المجتمعي ويستجيب لاحتياجات جميع المواطنين. فبدون مشاركة النساء مشاركة كاملة ومؤثرة، لا يمكن الحديث عن عدالة او تمثيل حقيقي.

أ. منى الخليلي

وزيرة شؤون المرأة

## المشاركة السياسية للنساء عشية الثامن من آذار 2025-2026

يعرض هذا التقرير واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية وموقع صنع القرار، بوصفها مؤشراً جوهرياً على مستوى الديمقراطية وجودة الحوكمة، وركيزة أساسية لتحقيق العدالة الجندرية والتنمية المستدامة. وينطلق التحليل من الإطار الدستوري الوطني، ممثلاً بالقانون الأساسي الفلسطيني، ومن الالتزامات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين، وفي مقدمتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن 1325، والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والتي تؤكد جميعها على ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للنساء في مواقع القيادة وصنع السياسات.

يبين التقرير أن النساء يشكلن نحو 49% من إجمالي السكان الفلسطينيين، إلا أن هذا الثقل الديمغرافي لا ينعكس بصورة متوازنة في مواقع القيادة السياسية والإدارية. فعلى الرغم من التحسن النسبي الذي تحقق بفضل نظام الكوتا، لا يزال تمثيل النساء دون مستوى المناصفة، وغالباً ما يتركز في مواقع عضوية لا قيادية. فقد بلغت نسبة تمثيل النساء في المجلس التشريعي نحو 20% قبل تعطله، فيما لا تتجاوز نسبة النساء في مجلس الوزراء حوالي 12%. كما تتدنى نسب وصول النساء إلى رئاسة الهيئات المحلية (1%)، وإلى المناصب القيادية العليا في القطاع العام (14%)، وإلى مواقع القرار في القطاعات القضائية والاقتصادية والنقابية، حيث تتجلى بوضوح ظاهرة "السقف الزجاجي" التي تحد من الترقي الوظيفي رغم ارتفاع مستويات تعليم النساء ومشاركتهن الواسعة في القطاع العام.

ويبرز التقرير جملة من التحديات البنيوية والمؤسسية، من بينها محدودية وصول النساء إلى الموارد المالية اللازمة للترشح، وضعف آليات التمكين القيادي داخل الأحزاب والمؤسسات، وغياب تدابير ملزمة لضمان تمثيل فعلي في المناصب العليا. كما تتقاطع هذه العوامل مع تحديات ثقافية واجتماعية، تتمثل في استمرار الصور النمطية حول أدوار النساء، وضعف الدعم المجتمعي والمؤسسي للمرشحات، لا سيما في المناطق الريفية.

ويخلص التقرير إلى ضرورة الانتقال من مقاربة الحد الأدنى من التمثيل إلى مقاربة التمكين الفعلي والمؤثر، عبر تعزيز الكوتا وتوسيعها لتشمل المناصب القيادية والتنفيذية، واعتماد تدابير خاصة مؤقتة، وتطوير برامج دعم وتمويل للمرشحات، وإنشاء آلية وطنية لرصد ومتابعة تنفيذ التزامات مشاركة النساء في صنع القرار، بما يضمن تحقيق مساواة فعلية ومستدامة في المجالين السياسي والمؤسسي.

## المرأة في المشاركة السياسية وصنع القرار

تعد المشاركة السياسية للنساء ومشاركتهن في مو اقع صنع القرار أحد المؤشرات الجوهرية على مستوى الديمقراطية وجودة الحوكمة، كما تشكل ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الجندرية والتنمية المستدامة، وفي السياق الفلسطيني يرتبط هذا المسار بالإطار الدستوري والانتخابي الوطني، وبالالتزامات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين، بما يفرض مقاربة تحليلية تجمع بين تقييم مستوى التمثيل، ورصد التحديات البنيوية والثقافية، وتحليل فاعلية أدوات التصحيح وفي مقدمتها نظام الكوتا والسياسات الداعمة.[1] كما تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن النساء يشكلن نحو 49% من إجمالي السكان الفلسطينيين، إلا أن هذه النسبة لا تنعكس بشكل متوازن في مو اقع القيادة السياسية والإدارية.

### أولاً: الإطار القانوني الناظم للمشاركة السياسية للنساء

[2] يستند الحق في المشاركة السياسية إلى القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 الذي نص على مبدأ المساواة أمام القانون وعدم التمييز، وكفل حق المواطنين في المشاركة في الحياة السياسية، ترشحاً و انتخاباً وتولياً للمناصب العامة. ويعد هذا الأساس الدستوري مرجعية ملزمة لكافة التشريعات الناظمة للعملية الانتخابية والتعيينات في الوظائف العليا.

وعلى المستوى الدولي، تلتزم دولة فلسطين بأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا سيما المادة (7) التي تلزم الدول بضمان حق المرأة في التصويت والترشح والمشاركة في صياغة السياسات العامة، والمادة (4) التي تجيز اعتماد "تدابير خاصة مؤقتة" لتعجيل تحقيق المساواة الفعلية. كما يشكل قرار مجلس الأمن 1325 إطاراً معيارياً لتعزيز مشاركة النساء في عمليات صنع القرار في سياقات النزاع وبناء السلام، بينما يؤكد الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (الغاية 5.5) ضرورة ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للنساء وتكافؤ الفرص في القيادة على جميع مستويات صنع القرار.

### ثانياً: تمثيل النساء في المجالس المنتخبة

#### 1. المجلس التشريعي:

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءا

[2] القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 وتعديلاته

[3]أسهم نظام الكوتا النسائية المعتمد في قانون الانتخابات في رفع نسبة تمثيل النساء في المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث ألزمت القوائم الانتخابية بتضمين حد أدنى من النساء ضمن ترتيب محدد في القوائم النسبية وقد أدى ذلك إلى زيادة ملحوظة في عدد النائبات مقارنة بالفترات السابقة لاعتماد الكوتا. ومع ذلك، ظل التمثيل دون مستوى المناصفة، حيث بلغت انذاك نسبة مشاركة النساء بـ 20% من مجموع المقاعد، كما تأثر المسار التشريعي بحالة الانقسام السياسي وتعطل أعمال المجلس منذ عام 2007، مما حد من الأثر التراكمي للمشاركة النسوية في التشريع والرقابة.

## 2. الهيئات المحلية

[4]في انتخابات الهيئات المحلية، أدرجت كوتا نسائية لضمان حد أدنى من تمثيل النساء في المجالس البلدية والقروية، حيث تنص قوانين الانتخابات المحلية الفلسطينية على تخصيص 30% من المقاعد النسائية، وأسهم ذلك في إدخال أعداد متزايدة من النساء إلى المجالس المحلية، خاصة في المناطق الحضرية. غير أن التحدي ما زال قائماً في ما يتعلق بوصول النساء إلى مواقع رئاسة البلديات والمجالس، وتبعاً لانتخابات العام 2020-2021 فقد بلغت نسبة النساء اللواتي يشغلن منصب رئيسة مجلس محلي 1%، وبلغت نسبتهن كعضوات مجالس محلية 21.8%، وغالباً ما ترتكز مشاركتهن في العضوية دون المواقع القيادية العليا. كما أن عدد المحافظات التي تقودها نساء لا يتجاوز محافظة واحدة من أصل خمس عشرة محافظة.

## ثالثاً: تمثيل النساء في مواقع صنع القرار التنفيذي والمؤسسي

[5]على مستوى السلطة التنفيذية، لا تتجاوز نسبة النساء في مجلس الوزراء الفلسطيني نحو 12%، أما في الأطر التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فتظهر الأرقام تحسنًا نسبياً لكنه يظل دون المستوى المطلوب؛ إذ تبلغ نسبة النساء في المجلس المركزي الفلسطيني حوالي 23%، وفي المجلس الوطني الفلسطيني نحو 19%. وعلى الرغم من أهمية هذه النسب مقارنة بالماضي، إلا أنها ما زالت بعيدة عن تحقيق التمثيل العادل والمتكافئ، خصوصاً في ظل غياب آليات فاعلة لضمان وصول النساء إلى مواقع التأثير الفعلي داخل هذه الأطر.

[6]ولا يختلف الوضع كثيراً في القطاعات القضائية والاقتصادية. ففي الجهاز القضائي، تشكل النساء حوالي 19% من القضاة، ونحو 18% من أعضاء النيابة العامة، وهي نسب تعكس تحسناً تدريجياً في

[3] الكوتا النسوية وشرعية المجلس التشريعي. مؤسسة مفتاح

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). الانتخابات المحلية 2021–2022: مؤشرات النوع الاجتماعي

[5] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات

[6] وزارة شؤون المرأة. (2025). تقرير واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

دخول النساء إلى هذه القطاعات، لكنها في المقابل تظهر محدودية وصولهن إلى المناصب القضائية العليا ومواقع صنع القرار داخل المؤسسات العدلية.

[7]أما في المجال الاقتصادي، فتتراجع نسبة النساء بشكل حاد، إذ لا تتجاوز نسبة النساء في مجالس إدارة الغرف التجارية والصناعية والزراعية 1%، بينما تبلغ نسبة تمثيلهن في مجالس إدارة الشركات الخاضعة لرقابة هيئة سوق رأس المال حوالي 15.3% فقط.

وتبرز الفجوة الجندرية بشكل أوضح داخل النقابات المهنية، حيث تسجل بعض النقابات غياباً شبه كامل للنساء عن مواقع القيادة، كما في نقابة الأطباء، أو نسباً متدنية للغاية في نقابات أخرى مثل المهندسين والصيادلة وأطباء الأسنان. ويعكس ذلك استمرار أنماط الإقصاء غير المباشر، سواء عبر الثقافة المؤسسية أو آليات الانتخاب الداخلية التي لا تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي.

[8] ومن المفارقات اللافتة أن النساء يشكلن ما يقارب 48% من العاملين في القطاع العام الفلسطيني، إلا أن نسبة تمثيلهن في الوظائف القيادية العليا (مدير عام فأعلى) لا تتجاوز 14%. ويشير هذا التفاوت إلى وجود "سقف زجاجي" يحد من الترقي الوظيفي للنساء، رغم كفاءتهن ومستويات التعليم المرتفعة التي يتمتعن بها مقارنة بالرجال في كثير من الأحيان.

[9]أما عن النساء العاملات في القطاع الأمني فقد بلغت نسبتهن حوالي 7% تتركز مشاركتهن غالباً في وظائف إدارية.

## رابعاً: التحديات البنيوية والثقافية لمشاركة النساء في صنع القرار السياسي الفلسطيني:

- التحديات البنيوية والمؤسسية:
  - ✓ محدودية وصول النساء إلى المناصب القيادية داخل الحكومة والمجالس التنفيذية.
  - ✓ صعوبات في الوصول إلى الموارد المالية اللازمة للترشح.

- التحديات الثقافية والاجتماعية:
  - ✓ الصورة النمطية حول المرأة وتحديداً في المناطق الريفية تبعاً لما تمثله متطلبات العمل السياسي، مثل الحضور المكثف في الاجتماعات والسفر حيث يعد عائقاً أمام مشاركة النساء.

[7] الإسكوا. (2024). تمثيل المرأة في القطاع الاقتصادي ومجالس الإدارة

[8] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). مؤشرات النوع الاجتماعي في القطاع العام والأمني

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). مؤشرات النوع الاجتماعي في القطاع العام والأمني

- ✓ نقص الدعم المؤسسي والمجتمعي للمرشحات، ما يقلل من فرصهن في المنافسة على المقاعد المفتوحة خارج الكوتا.

## خامساً: التوصيات النهائية للتقرير:

1. التأكيد على الالتزام بقرارات المجلسين المركزي والوطني الداعية إلى تعزيز تمثيل النساء في مواقع صنع القرار، من خلال تطوير نظام الكوتا وتوسيعه بما يضمن تمثيلا نوعيا ومؤثرا للنساء في المجالس المنتخبة والمناصب القيادية والتنفيذية، وصولا إلى شراكة حقيقية قائمة على مبدأ المساواة.
2. مواءمة التشريعات الانتخابية ذات الصلة مع التوجهات الوطنية، بما يكفل إدراج ترتيبات ملزمة تضمن وصول النساء إلى مواقع رئاسة الهيئات المحلية والمجالس المنتخبة، خاصة في ظل الاستحقاقات الانتخابية القادمة.
3. إدماج مبدأ المساواة وعدم التمييز، كما أكدته قرارات المجلسين المركزي والوطني، في أي عملية دستورية أو إصلاح تشريعي قادم، وضمان مشاركة نسائية وازنة في لجان الصياغة والحوار الوطني.
4. تطوير آليات مؤسسية لرصد تنفيذ قرارات المجلسين فيما يتعلق بتمكين المرأة سياسيا، من خلال مؤشرات متابعة واضحة لقياس نسب تمثيل النساء في المواقع القيادية على المستويين المحلي والوطني.
5. تعزيز الشراكة مع القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لضمان ترجمة الالتزامات الوطنية إلى إجراءات عملية، تكرس مشاركة النساء في الحياة السياسية بوصفها استحقاقا وطنيا ودستوريا.